واقع المؤشرات الاقتصادية وعلاقتها بجودة الحياة في محافظة البصرة

ندوة قسم الجغرافية/كلية الآداب بتاريخ ٢٠١٦/١٢/٦

كلية الآداب/قسم الجغرافية **م.د. راشد عبد راشد**

تمثل المؤشرات الاقتصادية أهم أركان جودة الحياة Quality of life ، اذ يؤثر واقع المصادر الاقتصادية Economic resources تأثيراً عميقاً علي القطاع الاقتصادي بشكل عام وعلي قطاع الصناعة بشكل خاص ،وتعد الصناعة والانشطة المرتبطة بها هي قاطرة التنمية في المجتمعات الحديثة ، مما ينعكس ايجاباً على نوعية حياة المجتمع .

ومن أهداف المؤشرات الاقتصادية لتحسين نوعية وجودة الحياة (زيادة الانشطة الاقتصادية ، زيادة الدخل السنوي ،تقليل معدل البطالة ،توفير فرص للعمل).

واقع المؤشرات الصناعية في محافظة البصرة :

١- تمتلك محافظة البصرة (١١) محطة للإنتاج الطاقة الكهربائية ،منها محطتين بخاريتين و ثمانية محطات غازية ومحطة ديزلات واحدة . وبطاقة تصميمية (٢٠٨٩) ميكاواط . وبلغ مجموع انتاج المحافظة بحدود (٧٣٠) ميكاواط ، كما توجد ثلاثة بارجات تركية لإنتاج الكهرباء ، وبذلك يمثل الانتاج نسبة ١٢% من اجمالي انتاج العراق ،فضلاً عن وجود خطين لاستيراد الطاقة الكهربائية من ايران .
بينما بلغ اجمالي الاستهلاك حوالي (٣١٠٠) ميكاواط .وبذلك تتساوى محافظة البصرة بالطاقة الكهربائية مع محافظة بغداد في عام ٢٠١٦ ، وتصل حصة استهلاك الفرد من الطاقة الكهربائية في محافظة البصرة (١٨٨٠) كيلوواط وهو يرتفع عن المعدل العام لاستهلاك الفرد في محافظات العراق البالغ (١٠٣١) كيلو واط .
٢- الموقع الجغرافي البحري لمحافظة البصرة مما جعلها واجهة العراق البحرية وأعطاها دفعة إلى الأمام فيما يتعلق بالتنافسية الاقتصادية مع محافظات العراق ، وتتصدر بقية محافظات العراق بحركة تصدير واستيراد السلع من جانب ، واستحصال إيرادات من المنافذ الحدودية والتي بلغت من الموانئ ومن منفذي سفوان والشلامجة منذ الأول من شهر كانون الثاني ٢٠١٦ وحتى الـ ١٨ من شهر أيلول الحالي، فاقت الخمسمائة مليار دينار، ١٣٠ مليار دينار حصة محافظة البصرة من تلك الواردات .
٣- الاحتياطي النفطي . تمتلك محافظة البصرة احتياطي نفطي يقدر بـ (٦٥،٨١٠) مليار برميل وبنسبة ٥٩% من اجمالي احتياطي العراق البالغ (١٤٣) مليار ، وتتفوق محافظة البصرة عن ثاني أكبر محافظة وهي كركوك بفارق (٥٢) مليار برميل .
الامكانات النفطية وحجم الايراد المالي في محافظة البصرة لعام ٢٠١٥ :
أ- ٩١٥ مليون دولار عن إنتاج ٣ مليون برميل يوميا من حقول البصرة .
ب- ٥٥ مليون دولار عن إنتاج نحو ١٥٠ ألف برميل يوميا من المنتجات النفطية
ج- ١٠٠ مليون دولار عن إنتاج نحو ٣٢٢٠ متر مكعب يوميا من الغاز الجاف و ٢٩٧٧٦٥ متر مكعب من الكازولين و ٦٤٠٧١٠ طن من الغاز السائل .

٤- التقدم الذي أحرزته محافظة البصرة مؤخراً في قطاع الغاز من خلال تصدير شحنات من الغاز المسال ، صدر العراق ما مجموعه ٦٠٠٠ الف متر مكعب من المكثفات في أربع شحنات منذ بداية عام ٢٠١٦.
٥- تنتشر في محافظة البصرة (٧) شركات نفطية عالمية تستثمر في القطاع النفطي ، وتساهم كل شركة من هذه الشركات بدفع مبلغ (٥) مليون دولار سنوياً لأغراض المنافع الاجتماعية ،وبذلك يمثل مؤشر ايجابي في جودة الحياة للمواطن البصري .
٦- يبلغ معدل دخل الفرد في عموم العراق بحدود خمسة آلاف دولار ، بينما يصل معدل دخل موظفي الدولة الى عشرة آلاف دولار .
٧-يبلغ عدد منشآت الصناعات الصغيرة في محافظة البصرة (٣٥٠٠) منشأة صناعية وتشكل نسبة ١٢،٦% من اجمالي المنشآت الصغيرة في العراق البالغ(٢٧٦٩٤)منشأة ،
كما يوجد (٣٠) منشأة صناعية متوسطة ، كما تمتلك مجموعة من الصناعات الاساسية وبذلك تتفوق محافظة البصرة بكونها عاصمة العراق الاقتصادية .

تنطلق خطة التنمية لوزارة التخطيط٢٠١٠ ــ٢٠١٤ من أربع فرضيات أساسية هي:
١-قدرة الاقتصاد العراقي على النهوض وتنفيذ خطة تنموية شاملة ومستدامة.
٢ -التنمية الاقتصادية الشاملة والمستدامة هدفٌ للنمو وأساسٌ لتحقيق الرفاهية لكافة افراد المجتمع وتحسين نوعية حياتهم.
٣ -الانتقال من الإدارة المركزية للاقتصاد الى الإدارة اللامركزية المتمثلة بحالة اقتصاد السوق والمنافسة وإعطاء دور أكبر للحكومات المحلية وفقاً للأسلوب التدريجي الهادف الى إرساء وتوطين آليات اقتصاد السوق في تحديد الأولويات واتخاذ القرارات.
٤ - إعطاء دور أكبر للقطاع الخاص المحلي والأجنبي في تمويل عملية التنمية.
من أهم التحديات التي تواجه الامكانات الاقتصادية في محافظة البصرة هي :
١-عدم وجود فهم حقيقي لأهمية القطاع الصناعي الخاص ، وضعف ارشفة البيانات الخاصة بالقطاع الصناعي ،ما لا يمكن قياسه لا يمكن تخطيطه وبالتالي لا يمكن تحسينه.
٢-الاعتماد على المحطات الغازية في أحمال المحافظة الاساسية .
٣-ضعف شبكة انابيب نقل الغاز الطبيعي وتوقب كابسات الغاز أ ثر بشكل كبير على هدر وحرق كميات من الغاز تقدر ب (٥١) مليون متر مكعب .
٤ -الاعتماد على تصدير المادة الخام للنفط بدل التعامل معها ومعالجتها لأجل انتاج السلع والتي تقدر بـ (٤٥٠) سلعة صناعية .